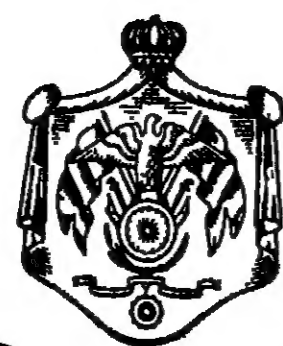


الحرب
شهاد عبد الحميد



الجزيرة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

مسان : الخميس ٨ جواد اول سنة ١٣٩١ هـ . الموافق ١ تموز سنة ١٩٧١ م . العدد ٢٣١٠

القرى

صفحة		
١٠٨١	قانون معدل لقانون المرفقات	قانون مؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١
١٠٨٢	قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر	قانون مؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٧١
١٠٨٣	قانون معدل لقانون محاكم الصلح	قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٧١
١٠٨٤	نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي	نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٧١
١٠٨٥	نظام معدل لنظام صندوق الادخار لضباط القوات المسلحة الاردنية لغايات الاسكان	نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٧١
١٠٨٧	قرارات رقم (١١ و ١٠ و ٩) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
١٠٩٢	الوزارة العمومية لبنك الانماء الصناعي	
١٠٩٥	رسوم الملاحة الجوية	

نظم القوات المسلحة الأردنية

هكذا من اجل

نحس الحسين لله ملك الله الملكة للفرقة الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٦/١٩

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون المفترقات

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المفترقات لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٢) المضافة الى القانون الاصيل بالمادة (٣) من القانون المعدل رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٣ بشطب عبارة (بالاشغال الشاقة المؤبدة) الواردة في آخر الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها بكلمة (بالاعدام) .

١٩٧١/٦/١٩

الحسين بطال

وزير الداخلية

ابراهيم الحباشنة

رئيس الوزراء

وصفي التل

نحس الحسين لله ملك الله الملكة للفرقة الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٦/١٩

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون محاكم الصلح

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل الثاني لقانون محاكم الصلح لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون المؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ .

المادة ٢ - تلغى عبارة (ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس) الواردة في المادة (٩) من القانون المؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ .

١٩٧١/٦/١٩

الحسين بطال

وزير الداخلية

فواز الروسان

رئيس الوزراء

وصفي التل

هكذا من الصلح

نحس الحسين للهفك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٦/١٩

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر

٠٠٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالمادة (٢) من القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٧١ باضافة عبارة (بقصد استعمالها على وجه غير مشروع) الى الفقرة (أ) منها قبل كلمة (يعاقب) الواردة فيها مباشرة .

١٩٧١/٦/١٩

أحسين طلال

وزير الداخلية ابراهيم الحياشنة	وزير العدل فواز الروسان	وزير الدفاع وصفي التل	رئيس الوزراء وصفي التل
--------------------------------------	-------------------------------	-----------------------------	------------------------------

١٩٧١/٦/١٢

أحسين طلال

وزير الخارجية عبد الله صلاح	وزير المالية احمد اللوزي	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام وللمباحة والآثار عدنان ابو حوده	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية يعلوب ابو غوش	وزير الزراعة ابراهيم الحياشنة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام الخالدي
وزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة محمد البشير	وزير الداخلية ووزير المواصلات بالوكالة ابراهيم الحياشنة	وزير الزراعة عمر النابلسي	وزير الاقتصاد الوطني
وزير الثقافة اليس المعشر	وزير الاشغال العامة محمد الفرحان	وزير التربية والتعليم والاولاد والشؤون والمؤسسات الاسلامية اسحق الفرحان	

نحس الحسين للهفك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٦/١٢

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي

٠٠٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع النظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى الفقرة (ب) من المادة السادسة من النظام الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

(ب) - نائب المدير العام ويكون راتبه ١٢٥ - ١٤٠ ديناراً .

المادة ٣ - تعدل المادة السابعة من النظام الاصلي باضافة الفقرة التالية الى اخرها :

« اذا اشغل مساعد نائب المدير العام الدرجة الاولى (أ) يصبح نهاية سلمها (١٢٠) ديناراً ويجوز تعديل راتبه ضمن السلم المذكور بقرار من مجلس الادارة بناء على تنسيب المدير العام » .

هكذا عند العمل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من هذه القوت المسلحة لغازيات الاسكان

بمقتضى المادة ٨٠ من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم ١١ لسنة ١٩٦٤

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٦/١٦

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام صندوق الادخار

لضباط القوات المسلحة لغايات الاسكان

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام صندوق الادخار لضباط القوات المسلحة لغايات الاسكان لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع النظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٨) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٨ :

أ - لا يحق للضابط سحب مدخراته الا بعد انتهاء خدمته في القوات المسلحة لاي سبب كان حيث تعاد اليه جميع مدخراته مع فوائدها .

ب - لا تزيد المدخرات وفوائدها للضابط المتبته خدمته والذي سبق له قبل انتهائها وان احتصل على قرض او مسكن وانما تنزل هذه المدخرات والقوائد من اصل قيمة القرض او المسكن المخصص له .

ج - يحق لكل ضابط ترتبت له حقوق تقاعدية اعتبارا من ١٩٧٠/٤/١ الحصول على قرض او مسكن وذلك وفق شروط واحكام هذا النظام شريطة ان يكون قد قدم طلبا بذلك قبل احواله او استحقاقه راتب التقاعد . وفي هذه الحالة لا يحصل منه الا اشتراك المنصوص عليه في المادة السادسة ولا تعاد له مدخراته مع فوائدها وانما تنزل من اصل قيمة القرض او المسكن المخصص له الا اذا عاد وتنازل هو او ورثته عن هذا الحق فتعاد اليه او اليهم المدخرات مع القوائد .

المادة ٣ - يلغى ١٠ جاء في المادة (١٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

١ - لا تمنح القروض لمن سبق له او لزوجته او احد فروع القاصرين ان استفاد من اي مشروع سكني آخر .

أحمد بن طلال

١٩٧١/٦/١٦

وزير الخارجية عبدالله صلاح	وزير المالية احمد اللوزي	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصفي التل
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير العدل فواز الروسان	وزير دولة اميل الغوري	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة عبد السلام الخبالي
وزير الداخلية ووزير المواصلات والنقل بالوكالة ابراهيم الحباشنة	وزير الزراعة عمر عبدالله	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار عدنان ابو عوده	وزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة محمد البشير
وزير الاشغال العامة محمد الفرحان	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقتنيات الاسلامية اسحق الفرحان		

هكذا من اجل

قرار رقم (٩)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

•••••

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧١/٤/١٧ رقم ت/٣١/٦٢٦٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ١٣ من قانون التقاعد رقم ٣ لسنة ٩٤١ وبيان ما اذا كان الموظف الذي يحكم عليه بجرعة اخلاقية جنحوية يحرم من حقوقه التقاعدية سواء اكانت العقوبة المقررة بها هي الحبس او الغرامة ام انه يشترط حرمانه من هذه الحقوق ان تكون العقوبة هي الحبس .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٤/١٣ وتديق النصوص القانونية يتبين ان المادة ١٣ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (يحرم الموظف من تقاعده سواء اكان في الوظيفة ام متقاعدا اذا حكم عليه بجناية او جنحة تتضمن احدى الجرائم الاخلاقية اي السرقة والاحتيال والاختلاس والزيور والافتراء والرشوة وسوء الائتمان والشهادة الكاذبة والتعدي على العرض على ان تنقضي عائلته حصتها من راتب تقاعده كما هو مبين في هذا القانون اثناء مدة سجنه ويقطع ذلك عند اطلاق سراحه ، كما انه يعاد اليها عند وفاته) .

ومن هذا النص يتضح ان واضع القانون اوجب حرمان الموظف من حقوقه التقاعدية في حالة الحكم عليه بجرعة اخلاقية جنحوية دون ان يشترط لترتب هذا الاثر ان تكون العقوبة المحكوم بها هي الحبس .

اما ما ورد في نهاية النص من وجوب اعطاء عائلة الموظف المحكوم حصتها من راتب تقاعده اثناء مدة سجنه وقطعه عنها عند اطلاق سراحه ، فان ذلك لا يفيد ان الحرمان من التقاعد مشروط بان تكون العقوبة المحكوم بها هي الحبس وانما يفيد وجوب اعطاء العائلة حصتها من راتب التقاعد عندما تكون العقوبة المفروضة على الموظف هي الحبس ، ويكون المحكوم عليه قيد السجن تنفيذا لهذه العقوبة .

وعليه نقرر ان الموظف الذي يحكم عليه بجنحة تتضمن احدى الجرائم الاخلاقية في ظل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٤١ يحرم من حقوقه التقاعدية سواء اكانت العقوبة المحكوم عليه بها هي الحبس او الغرامة وذلك عملا بالمادة ١٣ المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
وكيل وزارة المالية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة	عضو محكمة	بتفسير القوانين
رئاسة الوزراء	التبليغ	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	موسى الساكت	
شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريقي		

قرار رقم (١٠)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

•••••

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧١/٤/١٧ رقم ت/٣١/٦٢٦١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (هـ) من المادة السابعة من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المضافة بموجب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٠ والمادة ٧٩ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالنظام رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٠ وبيان ما اذا كانت الخدمة التي يقضيها الموظف التابع للتقاعد معارا داخل المملكة الاردنية الهاشمية تعتبر من الخدمات المقبولة للتقاعد ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٤/١٢ وتديق النصوص القانونية يتبين :

- ١ - ان الفقرة (و) من المادة الخامسة من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ تنص على ان الخدمة التي يقضيها الموظف معارا على وجه قانوني تعتبر خدمة مقبولة للتقاعد .
- ٢ - ان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التقاعد المدني قد اضاف الى المادة السابعة من القانون الاصل فقرة جديدة تحت حرف (هـ) تنص على ان الخدمات التي يقضيها الموظف معارا خارج المملكة الاردنية الهاشمية لا تعتبر من الخدمات المقبولة للتقاعد .

ويستفاد من هذين النصين ان واضع القانون كان في الاصل يوجب اعتبار مدة الخدمة التي يقضيها الموظف معارا خدمة مقبولة للتقاعد سواء اكانت الاعارة لداخل المملكة الاردنية الهاشمية او خارجها . غير انه عاد فعدل هذا الحكم ونص على ان الخدمة التي يقضيها الموظف معارا خارج المملكة الاردنية الهاشمية لا تعتبر خدمة مقبولة للتقاعد . ولهذا فان الخدمة التي يقضيها الموظف معارا داخل المملكة الاردنية الهاشمية تعتبر من الخدمات المقبولة للتقاعد .

اما ما ورد في الفقرة (جـ) من المادة ٧٩ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالنظام رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٠ من ان مدة الخدمة التي يقضيها الموظف معارا لا تعتبر خدمة مقبولة للتقاعد فلا يجوز العمل به ، ذلك لانه وان كان هذا النظام هو نظام مستقل صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور وله قوة القانون ، الا انه يشترط لاضفاء هذا الاثر عليه ان تكون الامور التي يتناولها داخلة ضمن المسائل المنصوص عليها في هذه المادة ، ومن الواضح ان تحديد الخدمات المقبولة او غير المقبولة للتقاعد خارج عن نطاق هذه المسائل .

هذا ماقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
وكيل وزارة المالية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
رئاسة الوزراء	التبليغ	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	موسى الساكت	
شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريقي		

هكذا من الفصل

قرار رقم (١١)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٧١/٤/٥ رقم ٦٦٨٨/٢١/١٩/٤ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير نصوص قانون الاعفاء من الاموال الاميرية رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ وبيان ما اذا كانت احكامه تنطبق على الرسوم غير المستحقة وعلى الاخص رسوم تسجيل الاراضي ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتابي وزير المالية/الاراضي والمساحة المؤرخين ١٩٧١/٤/١٨ و ١٩٧١/٣/٣١ والمحاضر المرفقة بهما وتطبيق النصوص القانونية يبين :

١ - ان المادة الثالثة من القانون تفسره المطلوب تنص على ما يلي :

أ - يجوز لوزير المالية بناء على تنسيب الوزير المختص اعفاء اي مكلف من الاموال الاميرية التي لا يزيد مقدارها على خمسين ديناراً .

ب - يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية ان يقرر بموافقة الملك اعفاء اي مكلف من الاموال الاميرية التي يزيد مقدارها على خمسين ديناراً .

٢ - ان المادة الثانية من نفس القانون عرفت (الاموال الاميرية) بانها تعني الضرائب والرسوم والعوائد والاجور والغرامات غير القضائية .

٣ - ان المادة الخامسة من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ١٩٥٢ تنص على انه اذا كان شخص مكلفاً بتأدية مبلغ من الاموال الاميرية وتختلف عن دفعه في الوقت المعلن فطبق عليه احكام هذا القانون لتحصيل المبلغ منه اي بالطرق الجبرية .

٤ - ان المادة الثالثة من قانون رسوم تسجيل الاراضي رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ تنص على ان تستوفي دوائر تسجيل الاراضي الرسوم المبينة في الجدول الملحق بهذا القانون عن معاملات تسجيل الاراضي التي تجريها .

٥ - ان المادة الرابعة من هذا القانون تنص على ما يلي :

يعفى من رسوم معاملات تسجيل الاراضي :-

١ - حضرة صاحب الجلالة الملك العظيم .

٢ - نخبة المملكة الاردنية الهاشمية .

٣ - المصرف الزراعي .

٤ - الاوقاف الاسلامية العامة التي تدار من قبل دائرة الاوقاف العامة .

٥ - اوقاف الطوائف المسيحية المعترف بها رسمياً والمربوطة بمنحة وقفية .

٦ - الاموال غير المقبولة التي تملكها المجالس البلدية او المجالس المحلية او أية سلطة اخرى محلية من اجل اية غاية عامة معينة .

٦ - ان المادة الخامسة من نفس القانون تنص على انه يجوز لمجلس الوزراء ان يعفى من رسوم معاملات تسجيل الاراضي .

أ - ممثلي الدول الأجنبية اذا وافقت تلك الدول على معاملة ممثلي الدولة الاردنية الهاشمية بالمثل .

ب - أي فرد من افراد الاسرة المالكة .

ج - الجمعيات الخيرية والارواق الخيرية .

د - وحدات السكن التي تمنحها الحكومة للاجئين بالاستئساد للانظمة والتعليمات التي تصدر وفقاً لقانون

الانقياد والتعمير .

ومن استقراء هذه النصوص يتبين ان الاعفاء المنصوص عليه في قانون رسوم تسجيل الاراضي له مدلول يختلف عن مدلول الاعفاء الوارد في قانون الاعفاء من الاموال الاميرية ، اذا ان الاعفاء المبحوث عنه في القانون الاول انما يعني ان الجهات المنصوص عليها في المادة الرابعة منه غير خاضعة لرسوم التسجيل اصلاً وان الجهات المنصوص عليها في المادة الخامسة تصبح غير خاضعة لهذه الرسوم فيما اذا قرر مجلس الوزراء ذلك بقرار عام .

بينما الاعفاء المبحوث عنه في قانون الاعفاء من الاموال الاميرية انما يعني الاعفاء من الاموال الاميرية المتحققة بلمة المكلفين الواجب تحصيلها منهم جبراً وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية عند الخلف عن دفعها .

وحيث ان رسوم تسجيل الاراضي التي تستحق عن معاملات التسجيل انما تستوفى من المكلف سلفاً قبل اتمام المعاملة كما هو مستفاد من نصوص القانون .

وحيث انه لا يجوز الاجوء لتحصيل هذه الرسوم بالطرق الجبرية وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية قبل اتمام معاملة التسجيل عند التخلف عن دفعها . وكل ما يترتب على التخلف هو الامتناع عن اتمام المعاملة .

فان ما ينبغي على ذلك ان هذه الرسوم لا تدخل في مفهوم الاموال الاميرية المتحققة الجائر تحصيلها جبراً بالمعنى المنصوص عليه في قانون الاعفاء من الاموال الاميرية وبالتالي لا تنطبق عليها احكام هذا القانون .

اما اذا كانت معاملة التسجيل قد تمت وتبين بعد ذلك ان الرسم المستوفى كان ناقصاً فان الفرق يصبح رسماً متحققاً بلمة المكلف وواجباً تحصيله منه وفقاً لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية عند التخلف عن دفعه (البند ب) من الفقرة السادسة للمادة الثالثة من قانون رسوم تسجيل الاراضي وحيث ان تطبيق عليه احكام قانون الاعفاء من الاموال الاميرية .

وكذلك فان اية رسوم اخرى غير متحققة بالمعنى المتقدم ذكره لا تعتبر داخله في مفهوم الاموال الاميرية بالمعنى المنصوص عليه في قانون الاعفاء من الاموال الاميرية ، ولا يجوز تطبيق احكام هذا القانون عليها ، سالم تصبح متحققة زواجة التحصيل بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية .

هذا ما تقرره بالأكثري في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٧

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
وكيل وزارة المالية	رئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
رشاد الحسن	غالب شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريقي	موسى الساكت

هذا من اجل

رأي العضو الخالف السيد شكري المهتدي

في قرار التفسير رقم ١١ لسنة ١٩٧١

اخالف مع الاحترام رأي الاكثرية الموقرة للأسباب التالية : -

فالقانون المطالب تفسير فنصوده هو قانون الاعفاء من الاموال الاميرية رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ وقد وردت الإشارة بالاعفاء فيه الى المكلف بدفع اموال اميرية حسب عرفها القانون ومن ضمنها الضرائب والرسوم التي تفرضها القوانين والانظمة المختلفة .

ولا يوجد في القانون المشار اليه ما ينم عن ان نية الشارع فيه قد اقتضت في منحها صلاحية الاعفاء لوزير المالية ومجلس الوزراء على الضرائب والرسوم بعد استحقاقها وصيرورتها ديناً على المكلف حسبما ذهبت اليه الاكثرية الموقرة .

ومع انه لم يرد في القانون مدار البحث تعريف للمكلف الا ان تعريف المكلف في المادة (٢) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ بأنه : كل مالك او متصرف او مستأجر او وكيل مفوض بإدارة الاملاك مما ينفي التقييد الذي اخذت به الاكثرية الفاضلة وفرضته على الصلاحية الخولة قانوناً لوزير المالية ومجلس الوزراء .

واما ما جاء في المادة (٥) من هذا القانون الاخير انه : اذا كان شخص مكلفاً بتأدية مبلغ من الاموال الاميرية حسب الاصول ، وتخلف ذلك الشخص عن دفع ذلك المبلغ في الوقت المعين فتطبق عليه احكام هذا القانون لتحصيل المبلغ المذكور . فيقتصر مدلوله على المكلف المتخلف وكيفية تحصيل المبلغ منه وفق احكام ذلك القانون .

والطبيق العملي لاحكام قانون الاعفاء مدار البحث يلهم وجهة نظري هذه ذلك بان الرسم المطلوب الاعفاء منه لا يستحق عادة المقابل خذمة تقدمها الجهة الرسمية المختصة كما هي الحال عند سبيل المثال في رسوم تسجيل او انتقال الاراضي . فهل يتمتع على المكلف ان يقدم الى مجلس الوزراء بطلب لاستعمال الصلاحية الخولة اليه في قاسون الاعفاء مسبقاً ام ان عليه ان يجري المعاملة ويدفع رسومها اول الامر ثم يطلب اعفائها واخيراً يطالب باستعادة الرسوم المدفوعة عنها مع العلم بان اتباع الخطة الاولى اولى وابسر للمكلف كما هي الخزانة العامة .

صدر بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٧

المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء
شكري المهتدي

بنك الانماء الصناعي

الميزانية العمومية كما في

علا بالمادة (٥١) من قانون بنك الانماء الصناعي رقم ٧ لسنة ١٩٦٨ تنشر لاطلاع عموم الميزانية العمومية وبيان حساب الارباح والخسائر لبنك الانماء الصناعي : -

	١٩٧٠		١٩٦٩
	دينار	فلس	دينار
الموجودات المتداولة			
نقد لدى البنوك المحلية	٥٧٠٥٣١	٨١٤	٢٥٩٠٣٨٢
اذونات خزينة اردنية (بالكلفة)	١١٨٠٤٥٢	٠٠٠	-
اقساط وفوائد مستحقة بعد تنزيل الاحتياطي	٢٧٤٠٧٧٩	٨٣٧	٣١٥٠٦٢٠
حسابات مدينة مختلفة	٢٤٠٨٩٤	٨٠٩	٢٠٠٢١٢
مجموع الموجودات المتداولة	٥٧٥٠٦٥٨	٤٦٠	٥٩٥٠٢١٤
الاستثمارات والفروض			
اسهم شركات (بالكلفة)	٤٣٠٠٠٠	٠٠٠	٤٠٠٥٠٠
فروض طويلة ومتوسطة الاجل	١٠٩٣٢٠٠٤٩	٢٩٤	١٠٥١٣٠٦٥٠
مجموع الاستثمارات والفروض	١٠٩٧٥٠٠٤٩	٢٩٤	١٠٥٥٤٠١٥٠
الموجودات الثابتة			
ارض ، وبني البنك واثاث ومفروشات (بعد الاستهلاك)	٦٢٠٨٤٥	٦٩٦	٦٣٠٤٠٩
مجموع الموجودات	٢٠٦١٣٠٥٥٣	٤٥٠	٢٠٢١٢٠٧٧٣
حسابات نظامية (لها مقابل)			
فروض واستحقاقات برسم التحصيل لحساب مجلس الاعمار	٢١٣٠٨٨٠	٣٤٥	٢٢٥٠٥٥٦
موجودات صندوق ادخار الموظفين	٦٠٥٦٦	٩٠٠	٤٠٣٨٠
مجموع الحسابات النظامية	٢٢٠٠٤٤٧	٢٤٥	٢٢٩٠٩٣٦

هكذا من الجمل

عمان الاردن

٣١ كانون الاول ١٩٧٠

بيان (أ)

	١٩٧٠	١٩٦٩
	دينار	دينار
المطلوبات المتداولة		
استدراكات وأمانات برسم الدفع	٢٠٤٤٠٣	٤٤٨
ارباح معدلة للتوزيع - بيان (ب)	٦٦٠٧٧٦	٣٦٠
مجموع المطلوبات المتداولة	٨٧٠١٧٩	٨٠٨
المطلوبات الطويلة الاجل		
قرض مجلس الاعمار الاردني	١٥٠٠٠٠٠	٠٠٠
رأس المال المصرح به		
مليون سهم عادي للحكومة	١٤٠٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠٠
مليوناً سهم ممتاز لقطاع الخاص	٢٤٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠٠
مجموع رأس المال المصرح به	٣٤٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠٠٠
رأس المال المكتتب به :		
مليون سهم عادي للحكومة	١٤٠٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠٠
١٧١٧٢٤١٢٤١٧١٧ سهم ممتاز لقطاع الخاص	٢٤٢٤١٠٧١٧	١٤٢٤١٠٧١٧
مجموع رأس المال المكتتب به	٢٤٢٤١٠٧١٧	٢٤٢٤١٠٧١٧
رأس المال المدفوع والاحتياطيات		
الاسهم العادية (مسددة كاملاً)	١٤٠٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠٠
اقساط الاسهم الممتازة المطالب بها ١٠٠٪	١٤٢٤١٠٧١٧	٩٩٣٠٣٧٤
ينزل اقساط اسهم ممتازة مطلوبة وغير مدفوعة	(٣٦٠٢٨٩٨٠٤)	(١١٠٦٨٨)
صافي رأس المال المدفوع	٢٤٢٠٥٤٢٧	١٤٩٨١٠٦٨٣
اقساط اسهم ممتازة مدفوعة مقدماً	—	١٨٠١٨٩
احتياطي الديون والمساهمات المشكوك بها والمالكة للطوارئ	١٤٨٠٩١١	١٢٤٠٢٧٢
احتياطي اختياري	٢٢٠٠٣٥	١٤٠٨٩٤
مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطيات	٢٤٣٧٦٠٣٧٣	٢٤١٣٩٠٠٤١
مجموع المطلوبات ورأس المال والاحتياطيات	٢٤٦١٣٠٥٥٣	٢٤٢١٢٠٧٢
حسابات نظامية (لها مقابل)		
مجلس الاعمار - مقابل قروض واستحقاقات برسم التحصيل	٢١٣٠٨٨٠	٢٢٥٠٥٥٦
مطلوبات صندوق ادخار الموظفين	٦٠٥٦٦	٤٠٣٨٠
مجموع الحسابات النظامية	٢٢٠٤٤٧	٢٢٩٠٩٣٦

رئيس مجلس الإدارة
روحي الخطيبنائب رئيس مجلس الإدارة
عبد الكريم الحمود

بيان الارباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ١٩٧٠ بيان (ب)

	١٩٧٠	١٩٦٩
	دينار	دينار
قوائد القروض الممنوحة	١٠٨٤٩٩٣	٨٤٥
عمولة القروض الممنوحة	١٣٠٩٨٢	٤٨٠
قوائد الاموال المودعة في البنوك	٨٠٣٩٢	٨٤٦
قوائد اذونات الخزينة الاردنية	٥٠٦٨٤	٨٩٦
ايرادات اخرى متفرقة	١٣١	٠٠٠
مجموع الايرادات	١٣٧٠١٨٥	٠٦٧
ينزل : قوائد قرض مجلس الاعمار الاردني	٣٠٣٣٣	٣٣٥
المصاريف الادارية والعمومية	٣٥٠٢٩٤	٨٨٢
مجموع النفقات	٣٨٠٦٢٨	٢١٧
صافي الارباح من العمليات	٩٨٠٥٥٦	٨٥٠
ينزل : خسارة تخفيض اسهم شركة الاردن لصناعات الورق	—	—
صافي الارباح القابلة للتخصيص	٩٨٠٥٥٦	٨٥٠
التخصيص		
المحول لاحتياطي الديون والمساهمات المشكوك بها والمالكة والطوارئ ٢٥٪	٢٤٠٦٣٩	٢١٠
المحول للاحتياطي الاختياري (رصيد الارباح)	٧٠١٤١	٢٨٠
ارباح معدلة للتوزيع بواقع ٦٪ من رأس المال المدفوع للاسهم الممتازة حسب تاريخ الدفع - بيان (أ)	٦٦٠٧٧٦	٣٦٠
مجموع التخصيصات	٩٨٠٥٥٦	٨٥٠

هكذا منذ الاجل